

تراكم رأس المال وديناميكية التغير في النظام الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية

(تغير النظام الدولي كأحد إفرازات تراكم رأس المال في ظل المراحل التاريخية لتطور النظام الرأسمالي)

اشتي عثمان خورشيد^١ سعيد محمد كريم^٢

^١ جامعة صلاح الدين

^٢ جامعة كويبة

Said.mhamad@koyauniversity.org

المخلص

تطور القوة الاقتصادية المعولة الراهنة التي تعبر عن مصلحة رأس المال، خاصة بعد أن أصبحت الأسواق المحلية أو القومية غير قادرة على استيعاب هذا التوسع في تراكم رأس المال وحركته المتسارعة، ولذلك فإن الوجود المتزايد الاتساع و التراكم، والتي هي شكل من أشكال تطور الرأسمالية في طورها الراهن، كنتاج مباشر لعملية التراكم الرأسمالي الذي بات بحاجة إلى أطر عالمية قادرة على احتواء حركته و توسعه المستمرين، وهنا تبدأ النظام الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية، بتغير وتبلور حسب مصلحة ومقتضيات رأس المال، لان تراكم رأس المال هي التي تقوم بتوجيه و صياغة هذه العلاقات بين الدول، وفق معايير استراتيجية خاصة، تتمحور كلها عند تعظيم معيار الربح كغاية أولية، وإخضاع المجتمعات النامية للسيطرة الكاملة. وبذلك فإن المجتمعات النامية عموماً تتعرض اليوم بحكم تبعيتها ومصالحها الخاصة لحالة من الرخاوة والخضوع والتراجع، في ظل تنامي مظاهر ثورة المعلومات وتنامي حركة صعود رأس المال المالي في إطار العولمة والتي أدخلت البشرية عموماً، والطبقات الفقيرة خصوصاً في مرحلة من القلق والفضوض، وهي حالة تعبر عن الاختلال الكبير في التوازن بين دول المركز الرأسمالي من جهة، والشعوب الفقيرة من جهة ثانية، الناجم عن اتساع التناقضات وتزايد مظاهر الاستغلال والاضطهاد، الى جانب الفجوة الهائلة في ثورة التكنولوجيا والعلوم والحداثة .

الكلمات المفتاحية : رأس المال ، النظام الدولي ، التراكم ، الديناميكية ، العلاقات الاقتصادية الدولية

المقدمة

شهد العالم منذ فترة من الزمن مجموعة كبيرة من المتغيرات المتمثلة ببروز التكتلات الاقتصادية الكبرى، وسيادة مناخ الحرية الاقتصادية، بمعنى انفتاح السوق العالمي، المدعم بتطور التكنولوجيا وسائل الاتصالات، حتى أصبح العالم قرية صغيرة، لا تخفى فيها الأسرار، ولا وجود للخصوصية الفكرية والثقافية والاقتصادية والسياسية، وقد قادت هذه التغيرات التي هي نتيجة وسبب لتوسيع حركة رأس المال العالمي مع ازدياد حالة الفضوض وتفاقم المشاكل والأزمات الدولية، والحروب والصراعات القومية والأثنية والدينية في مناطق متعددة من العالم وخاصة في مجتمعاتنا في شرق الأوسط. يغدو السؤال عن حقيقة النظام الدولي الرهن، وعن إمكانية تأثير وفعالية هذا النظام، وقيامه أكثر إلحاحاً، خاصة وأن احتدام هذه الصراعات رافقه إستفحال الأزمات الاقتصادية والمالية، واتساع الهوة بين دول الغنية، ودول الفقيرة، إضافة إلى غياب الأسس والمبادئ، والمعايير الأخلاقية والإنسانية الواحدة التي يجب أن تميز هذا النظام وتمنحه معناه وقيمته، لكي يتجاوز هذا النظام، إشكالات الوضع الدولي السابق. إن التغيرات ليست جديدة على المجتمعات

البشرية، بل هي جزء من تاريخها ومن مراحل تطورها، وقد انعكست هذه التغيرات على المجتمعات البشرية مباشرة، وما زالت تنعكس على العلاقات بين الدول، وقد أثرت في موازين القوى، وفي أطراف الصراع، وادت الى الحروب والنزاعات، وانتج في الوقت نفسه تطوراً حضارياً، ويهدف هذا البحث إلى إظهار أهم التغيرات حركة رأس المال وديناميكية توسعها، وانعكساتها على العلاقات الاقتصادية الدولية ضمن النظام الدولي. مع أن التغيرات على الصعيد النظام الرأسمالي، ليست جديدة بالمطلق لكن الشيء الجديد فيها هو السرعة المذهلة في حركتها. بفضل تطور تراكم رأس المال وسرعة حركته وسائل التكنولوجيا والاتصالات، في ظل ظاهرة العولمة التي هي مرحلة من مراحل التطور التاريخي للنظام الرأسمالي، وأن العالم يعيش حالة من الفوضى بعد أن تعقدت المصالح واشتدت المنافسة على اقتسامه، وقد أفرزت تراكم رأس المال استقطاباً جديداً تأثرت في جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتبرز أهمية البحث من خلال بيان أهم التغيرات تراكم وحركة رأس المال العالمي وتأثيرها على النظام الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية، بفضل توسع حلقات رأس المال ومخرجات التكنولوجيا وتوافر المعلومات والاتصالات.

إبراز تأثير حركة رأس المال على الأوضاع الدولية، وبيان المخاطر المحتملة على اقتصادات البلدان النامية، الناجمة عن تدفقات رؤوس الأموال في ظل اقتصادها الضعيف. أصبحت بعض الأسواق المالية الناشئة في الدول النامية مراكز جذب لحركة رأس المال. يقوم البحث على الاشكالية التالية وهي، هل هذا الاستقطاب جديد في تاريخ النظام الرأسمالي؟ هل تراكم وتوسع رأس المال تفرز في كل مرحلة من مراحلها نظاماً دولياً جديداً، ونمط جديد من العلاقات الاقتصادية الدولية؟ هل انتج توسع حلقات رأس المال وتراكمه هذه الفوضى وخاصة في المجتمعات النامية في كل مراحلها أم الفوضى في هذه المرحلة أعمق وأشمل بشكل وصلت التناقض الى داخل الطبقة الواحد، واصبح التنافر على مستويين العمودي والافقي؟ ومن هذا المنطلق نبني الفرضية التالية وهي وجود علاقة ما بين حركة وتراكم رأس المال والنظام الدولي وخاصة العلاقات الاقتصادية الدولية والسياسية ضمن النظام الدولي. ويعتمد البحث على المنهج الاستقرائي التحليلي، بحيث ينطلق من الواقع تراكم وتوسع حلقات رأس المال و حركته التي افرزت مجموعة التغيرات الدولية، وعمت على هيكلت النظام الدولي الراهن.

أولاً- مفهوم النظام الدولي

مصطلح "النظام" يعتبر من أكثر المصطلحات استخداماً في شتى المعارف والعلوم وخاصة في أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث نمت المناهج التنسيقية (Systems analysis) والرؤى النظامية (Systemic) في النظر إلى مختلف الظواهر الطبيعية والبشرية. وقد اجتهد علماء السياسة كغيرهم في مختلف التخصصات في سبيل التعريف بفكرة النظام على المستوى الدولي، فقد عرفه "ولترز" بأنه (عبارة عن مجموعة من الوحدات التي تتفاعل فيما بينها، فمن ناحية يتكون النظام من هيكل أو بنيان ويتكون من ناحية أخرى من وحدات تتفاعل معها)¹.

لعل "ستانلي هوفمان Stanley Hoffman" أكثر تجديداً في رؤيته للنظام الدولي، فهو يرى أنه (عبارة عن نمط للعلاقات بين الوحدات الأساسية الدولية، ويتحدد هذا النمط بطريق بنيان أو هيكل العام، وقد يطرأ تغيرات على النظام مردها التطور التكنولوجي أو التغير في الأهداف الرئيسية لوحدات النظام أو نتيجة التغير في نمط وشكل الصراع بين مختلف

¹ - محمد السيد السعيد وأحمد إبراهيم، الفوضى والاستقرار في النظام الدولي، ط1، دارالمعارف، القاهرة، 1996، ص12.

الوحدات المشكّلة للنظام)¹. أما "مارتن كابن Marton Kaplan" فقد عرفه بأنه (وجود مجموعة من القواعد والقيم والمعايير المترابطة التي تحكم عمل العلاقات بين الدول وتحدد مظاهر الانتظام والخلل فيها خلال فترة معينة من الزمن). وقريباً من هذا التعريف ماذهب إليه (موريس إيست) إلى أن النظام الدولي (يمثل أنماط التفاعلات والعلاقات بين العوامل السياسية ذات الطبيعة الأرضية - الدول - خلال وقت محدد)².

إذن يمكن القول بأن الآراء تختلف في تحديد مفهوم النظام الدولي، فيعرفه البعض بأنه مجموعة العناصر والوحدات المنتظمة بعضها مع البعض الآخر في علاقات تبادلية إعتماضية دون أن تلغي شخصية أو هوية الوحدات، فيما يعرفه آخرون بأنه: القواعد المنظمة للعلاقات بين أطراف محددة في وقت معين في حين ذهب آخرون إلى القول أنه: مجموعة القواعد العامة للتعامل الدولي في جوانبه الصراعية والتعاونية، كما تضعها القوى الكبرى في الجماعة الدولية، وتفرضها على القوى الأخرى في مرحلة تاريخية معينة. ينبثق نظام دولي جديد، يحدث ذلك عندما تتراكم رأس المال وتبحث عن أسواق يمر العالم بحرب كبرى وتنهيار أو تضعف مصالح الدول التي تسير ذاك النظام فيتولد نظام دولي جديد، كما حدث في القرن العشرين، إذن تراكم رأس المال هي التي تقوم في كل مرحلة بأعادة ترتيب النظام الدولي والعلاقات الاقتصادية حسب مصلحة رأس المال.

وهكذا نجد "ديفيد إيستون David Easton" يؤسس نظريته في النظم السياسية على أساس "أن الحياة السياسية هي جسد من التفاعلات ذات الحدود الخاصة والتي تحيط بها نظم اجتماعية تؤثر فيها بشكل مستمر. أما (غابرييل الموند) فقد كان أكثر تحديداً ووضوحاً حين وصف النظام السياسي بأنه "نظام من التفاعلات التي توجد في كل المجتمعات المستقلة التي تؤدي وظائف التكامل والتكيف داخل هذه النظم في اتجاه المجتمعات الأخرى - بوسائل توظيف أو التهديد بتوظيف وسائل القهر الشرعي بصورة كبيرة أو صغيرة"³.

أن كل تطور نوعي في النظام الرأسمالي العالمي يؤدي إلى تغير مقابل في نسق العلاقات الدولية، يتمظهر في صيغة أزمة دولية كالتي نعيشها اليوم، وما ذلك إلا لسبب تعمق الطابع العالمي للقيمة، وتعمق الطابع العالمي لتقسيم العمل وتوزيع الثروة وعوامل الانتاج وضرورة السوق العالمية المبتورة، كحقائق واقعية، ومع ذلك لا تكف التناقضات الملازمة للنظام الرأسمالي عن العمل والتأثير في بنيته وأدائه، وفي مقدمتها التناقض بين رأس المال والعمل، ولا سيما في ظل الاكتشافات العلمية وثورة التكنولوجيا، وتحول المعرفة إلى قوة إنتاج أساسية، وما نمو البطالة والفقر واتساع دائرة المهمشين على الصعيد العالمي ليس سوى بعض مظاهر هذا التناقض⁴.

هناك جدل حول تحديد النظام الدولي، هل هو نظام دولي ام نظام عالمي؟.. فإذا كان النظام الدولي على وفق التعاريف المقدمة هو تفاعل بين دول العالم، في نظام شامل، فإن النظام العالمي هو مجموعة التفاعلات بين مختلف الوحدات، وليس الدول فقط، وبالتالي فهو أكثر شمولاً من النظام الدولي. ومن هنا يمكننا القول أن العناصر الأساسية التي يتكون منها

¹ - فنسان الغريب، مازق الامبراطورية الامريكية، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 33.

² - محمد الاطرش (وآخرون) العرب وتحديات النظام العالمي، ط 1، مركز دراسا الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 110.

³ - شيزاد احمد النجار، دراسات في علم السياسة، ط 1، مطبعة وزارة الثقافة، اربيل، 2004، ص 22-23.

⁴ - صالح ياسر حسن، العلاقات الاقتصادية الدولية - الأبتستولوجيا- الانطولوجيا- الأكسيولوجيا، ط 1، دار الرواد المزدهرة، بغداد، 2006، ص 584.

النظام الدولي هي ثلاثة عناصر رئيسية: وجود قواعد تنظم التفاعلات بين وحدات النظام الدولي وهذه القواعد هي ما يعبر عنه بالقانون الدولي والمواثيق والمعاهدات والأعراف الدولية، كحق السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. الوحدات التي يتم التفاعل فيما بينها وهي الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات ذات الوجود المتعدد (الدولي) كمؤسسات الإعلام الدولية والشركات متعددة الجنسية، وكذا الأشخاص الذين يقومون بأدوار دولية. التفاعلات التي تتم بين وحدات النظام سواء كانت في المجالات السياسية أم في غيرها من المجالات كالاقتصادية والاجتماعية والأمنية والثقافية.

ثانياً- جذور فكرة السوق العالمية والدولية في ثانيا النظام الرأسمالي.

فكرة النظام الدولي هي فكرة قديمة، حاول من خلالها الإنسان أن يمثل العالم يعيش فيها جميع على أساس الوحدة الإنسانية القائمة على أسس قانونية - طبيعية أو دينية أو وضعية - دون التمييز بين أفراد هذا النظام، هذه الأفكار ترجع الى الفلسفة الرواقية في عهد اليونان التي ظهرت في أثينا في القرن الثالث قبل الميلاد، إذ دعا فيها إلى مدينة العالم. وقد استلهمت الإمبراطورية الرومانية أفكار الرواقية إذ صدر ما يسمى بقانون الشعب، وتعزز هذه الأفكار بظهور المسيحية واعتمادها بعد ذلك، فسعت إلى فرض هذه الفكرة بدعوى نشر المسيحية وجعلها دعوى ذات طابع عالمي، إلا أن الفكرة اصطمت بالواقع، إذ شهد العالم المسيحي حروباً ونزاعات، ولكن هذه الفكرة لم تختفي بل كانت تبرز بين الحين والآخر، من بين أفكار (توماس هويجز، وجون لوك، وجان جاك روسو) وخاصة عند (جان جاك روسو) وفكرة العقد الاجتماعي، وفي مرحلة بعد روسو حاول البعض نقل فكرة العقد الاجتماعي، العلاقة بين الحاكم والمحكوميين إلى نسق قانوني منظم بين الدول¹.

النظام الرأسمالية منذ نشأتها الأولى في القرن السادس عشر، ومن ثم في سياق تطورها، لم تكن في صيرورة فعلها حركة محدودة بإطار وطني أو قومي معين ضمن بعد جغرافي يحتوي ذلك الوطن أو يعبر عن تلك القومية، فالإنتاج السلي وفائض القيمة وتراكم رأس المال لدى البورجوازية الصاعدة منذ القرن الخامس عشر التي استطاعت تحطيم إمارات وممالك النظام الإقطاعي القديم في أوروبا، وتوحيدها في أطر قومية حديثة في فرنسا وبريطانيا وألمانيا والولايات المتحدة وغيرها، لم تكن هذه الدول القومية الحديثة والمعاصرة سوى محطة لتتمركز الإنتاج الصناعي ورأس المال على قاعدة المنافسة وحرية السوق، للانطلاق نحو التوسع العالمي اللامحدود، واشتدت هذا الطابع منذ نهاية القرن التاسع عشر².

لكن الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد الأوروبي في العقدين الثاني والثالث من القرن العشرين، فرضت أسساً جديدة للصراع لم يشهده العالم من قبل، هذه العوامل لم يكن أمام النظام الرأسمالي سوى إعادة النظر في آليات المنافسة وحرية السوق والتوسع اللامحدود، كما عبر عنها (آدم سميث) الأب الأول لليبرالية، حيث توصلت للخروج من أزمتها عام (1929) إلى ضرورة إعطاء الدولة دوراً مركزياً لإعادة ترتيب المجتمع الرأسمالي، وتعبير آخر إعادة ترتيب النظام الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية بشكل يتيح للدولة المشاركة في إدارة الاقتصاد في موازاة الدور المركزي للسوق الحر وحركة رأس المال، وقد تبلور هذا التوجه في قيام الرأسمالية بتطبيق الأسس الاقتصادية التي وضعها المفكر الاقتصادي (جون ماينارد كينز) حول دور الدولة، وتمكين الدولة الرأسمالية من الرد على الكوارث الاقتصادية. وإعطائها دور المستثمر المالي المركزي في الاقتصاد الوطني أو رأسمالية الدولة (القطاع العام). وحققها في التدخل لتصحيح الخلل في السوق أو في

¹ - إيريك كيسلاسي، الديمقراطية والمساواة، ترجمة، جهيدة لاوند، ط1، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2006، ص64، ص117.

² - أريك هويسباوم، الأمم والنزعة القومية، ترجمة، عدنان حسن، مراجعة، مجيد الراضي، ط1، دارالمدى، دمشق، 1999، ص31.

حركة المال¹. إذن يمكن القول بان تغير العلاقات الاقتصادية وإعادة هيكلة النظام الدولي خاضع للمنطق مصلحة رأس المال وحركته.

حدثت تغيرات وتطورات عميقة خلال في الربع الأخير من القرن العشرين ومطلع القرن الحادي والعشرين في العلاقات الدولية والنظام الدولي، ويعتبر هذا التطور جوهر النظام الدولي الجديد الذي ما زال في مرحلته الجنينية هذه المتغيرات الدولية التي تتفاعل كأسباب ثم تعود من جديد وتتفاعل بنتائجها مكرسة مرحلة جديدة التي يبدو أن جوهرها توسع حركة رأس المال².

إن التحولات الجديدة في العلاقات الدولية التي جاءت على أثر الفراغ السياسي والعسكري والأيدولوجي الذي تركه انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، أدت الى استكمال مقومات هيمنة النظام الرأسمالي العالمي، في إطار ظاهرة العولمة الراهنة التي جعلت من كوكبنا كله مجتمعاً عالمياً، تسيطر عليه إرادة القوة العسكرية المسخرة لخدمة قوة الاقتصاد ورأس المال، وهي تحولات تعبر عن عملية الاستقطاب الملازم للتوسع العالمي للرأسمالية الذي رافقها على مدى القرون الخمسة الماضية من تاريخها، ويلازمها في أفق مستقبلها المنظور ما دام العالم سيظل مرتكزا على مبادئ الرأسمالية، إذ أن هذا الاستقطاب يتفاقم من مرحلة الى أخرى، وهو يشكل اليوم في ظل العولمة، ذلك البعد المتفجر الأكثر ثقلًا في تاريخ تطور الرأسمالية، بحيث يبدو وكأنه حدها التاريخي الأكثر مأساوية، خاصة وأن العولمة قد تعمقت في السنوات الأخيرة عن طريق الاختراقات المتبادلة في اقتصاديات المراكز أساساً، بصورة همشت المجتمعات النامية إلى أقصى درجة³.

في مسار الراهن للعلاقات الدولية، ويعيداً عن قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، تستند إلى استخدام القوة العسكرية لتطبيق شروط وسياسات النظام الرأسمالي المعولم، حولت أقاليم عديدة في العالم إلى مساح مضطربة مفتوحة على كل الاحتمالات، أدخلت العلاقات الدولية في حالة من الفوضى المنظمة، بحيث أصبحت هذه العلاقات محكومة لهيمنة رأس المال المعولم، و لهذا الفراغ أو الانهيار في التوازن الدولي الذي أدى الى بروز معطيات جديد. حيث تم إسقاط العديد من القواعد المستقرة في إدارة العلاقات الدولية، حيث دخلت هذه العلاقات تحت الإشراف المباشر وغير المباشر للولايات المتحدة الأمريكية وإدارتها الأحادية. تحولت أقاليم عديدة في هذا الكوكب الى مساح استراتيجية مضطربة يبدو أنه تم إسقاط المنطقة شرق الاوسط، ودورها ككتلة سواء على الصعيد الإقليمي أو الدولي، وتجريدها من أي دور سوى الخضوع السياسي واستمرار تأمين المواد الخام، وإقامة القواعد والأحلاف العسكرية وفق ما حددته التوجهات النظام الرأسمالي⁴.

تفكيك الدولة العراقية لضمان السيطرة على ثروته النفطية، وإخضاعه للسياسات الجديدة وتعريضه لمحاولات التفتت الداخلي، هي أحد افرازات هذه المرحلة من التوسع الرأسمالي، علاوة على إخضاع وتكريس تبعية معظم الدول المنطقة للنظام الرأسمالي، وفرض السياسات الاقتصادية وفق مقتضيات الخصخصة و أيديولوجية الليبرالية الجديدة عبر مركزية دور القطاع الخاص في إطار تحالفه العضوي مع البيروقراطية العليا أو النظام الحاكم المعبر عن الطبقة الساندة، خاصة وأن القطاع الخاص في مجتمعاتنا قد تحول الى جهاز كومبرادوري كبير في خدمة النظام الساند ونظام العولمة الرأسمالية في

¹ - ورويك موري، جغرافيات العولمة - قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، ترجمة، سعيد منق، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 397، 2013، ص 106-162.

² - سمير أمين - ندوة المستقبل العربي - العرب والعالم الجديد، مركز الدراسات الاشتراكي القومي، القاهرة 2008، ص 226.

³ - سمير أمين، سيرة ذاتية فكرية، ط 1، دار الآداب، بيروت، 1993، ص 79.

⁴ - فنسان الغريب، مصدر سبق ذكره، ص 210.

آن واحد، بعد أن ألقى هذا القطاع (الخاص) كل علاقة له بالمشروع التنموي الوطني أو القومي، وأصبح همه الوحيد الحصول على الربح ولو على حساب مصالح وتطور مجتمعات واستقلاله الاقتصادي.

ثالثاً- حركة رأس المال ومراحل هيكلت النظام الدولي.

من سمات الرأسمالية إنها لا يمكن أن تنمو وتتراكم بعيداً عن الإنقسامات الطبقيّة، والفجوات الهائلة بين من يمتلكون الثروة من جهة، والمحرومين من جهة ثانية في إطار من الصراعات، التي لن تتوقف عن الحركة والإستمرار، تلك هي حقائق الحياة المعبرة عن مسار التاريخ وحركته التي لا مستقر لها. أن هذا الانقسامات مهدت الأرضية لعملية الاستقطاب الأخذة في التصاعد، وهو استقطاب يتمثل في التضاد بين ثروة المراكز (الدول الغربية الرأسمالية) المتزايدة، وفقر الأطراف (البلدان النامية) المتناقص، وهذا ينعكس على النظام الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية، خاصة وأن هذا الاستقطاب ليس ناتج ظروف خاصة بمختلف مناطق العالم بل هو ناتج عمل التوسع الرأسمالي في حد ذاته، إذ أن هذا التوسع يقوم على عوالة سوق المنتجات ورؤوس الأموال دون أن يصاحبها اندماج أسواق العمل التي تظل متفتتة ومحبوسة في أطر السياسة القائمة، ولذلك فإن التحدي الحقيقي هي تجاوز حدود الرأسمالية¹.

من خلال الصيرورة التاريخية لعملية توسع رأس المال والاستقطاب، يمكن أن نميز بين ثلاث مراحل والتي بدورها انعكست على هيكلية ومضمون النظام الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية. المرحلة الأولى من توسع رأس المال والاستقطاب، وتشكيل التفاوت الاجتماعي على الصعيد العالمي في الفترة من عام (1800م) إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى. أما عن آليات الاستقطاب المتحكم في هذه المرحلة، ومن ثم أنواع "الفقر" الناجمة عنها فنلاحظ أولاً قيام منطقتي التوسع الرأسمالي على الصعيد العالمي على أساس "سوق مبتورة"، أي الميل إلى تكوين سوق عالمية للمنتجات ورؤوس الأموال، دون أن يصاحبه ميل مواز إلى اندماج أسواق العمل عالمياً، وتجلى هذا المنطق في إقامة تقسيم العمل الدولي على أسس غير متكافئة، مما أعطى هيكلية ومضمون للنظام الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية. وكان الشرط السياسي لضمان فعالية هذا التوسع هو التحالف بين رأسمالية المراكز من جانب، ومن الجانب الآخر الطبقات الحاكمة محلياً في الدول النامية، وهي طبقات ذات جذور "اقتطاعية" سابقة - وتحويلها إلى "برجوازيات كمبرادورية" أي تابعة².

إذن يمكن القول بأن المرحلة الثانية للنظام الدولي فهي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت مقدمات هذه المرحلة نتيجة الإستقطاب المترتب على التوسع الرأسمالي في المرحلة السابقة، وظهور حركات مناهضة ضد النظام الرأسمالي، متمثلة في الثورة اشتراكية في روسيا، وثورات التحرر الوطني، في المجتمعات النامية. وقد كان الإنتصار المزدوج للقوى الشعبية والديمقراطية ضد الفاشية والكولونيالية القديمة بمثابة مرحلة جديدة من التراكم التي أعطى شكل جديد للنظام الدولي.

من هنا بدء المرحلة الثانية للنظام الدولي والتي شهدت إرتفاع معدلات النمو. وانعكس هذا النمو على تبلور أشكال اقتصادية واجتماعية جديدة، تمثلت في دولة الرفاهية في الغرب، وبناء الاشتراكية في الشرق، وتجارب إنجاز مشروع تنمية وطنية مستقلة في البلدان النامية. وبالرغم من تباين الأطر الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأشكال الثلاثة، فقد كان بينها نقطة مشتركة ألا وهي قيامها على توازنات اقتصادية واجتماعية عملت لصالح طبقات وشرائح ذات دخل متوسطة

¹ - سمير أمين، مابعد الرأسمالية المتهاككة، تجمة، فهمية شرف الدين وسناء أبو شقرا، ط1، دار الفارابي، بيروت، 2003، ص101-103.

² - سمير أمين، اشتراكية القرن - تأملات حول اشتراكية القرن الحادي والعشرين، دار الثقافة الجديدة للنشر، القاهرة، 2008، ص25.

وفقيرة وطبقات الشعبفة؁ على أساس ظروف إقتصادفة واجتماعفة ملائمة لنمو. إذن التراكم فى هذه المرحلة كانت لمقتضفات العلاقات الاجتماعية التى فرضتها القوى الديمقراطية؁ وحركات التحرر والدول الاشتراكية¹.

اضطرت الراسمالففة فى هذه المرحلة الى تقنن الأسواق. فالنمو فأتى دائماً نفةة لتقنن الأسواق؁ ولفس نفةة إطلاق الحرفة التجارة وكسر كل الحواجز أمام رأس المال. فالأسواق لا تحقق "توازناً" من تلقاء نفسها؁ بسبب الطبفة المنفلتة التى تتسم به لا بد وأن فنتج تصاعد النفاوت؁ بفن الدول و بفن الطبقات و شرائح الاجتماعية؁ ومن ثم أزمة تراكم؁ مما فدفع النظام الدولف والعلاقات الإقتصادفة الى مرحلة جديدة².

اما المرحلة الثالثة والحالففة؁ ظهرت مقدماتها منذ بءافة السبعففات القرن العشرفن وهف مرحلة تفاقم أزمة تراكم رأس المال وتنامف ظاهرة الاستقطاب والنفاوت الاجتماعي والفقر. فالمرتكزات الإقتصادفة الاجتماعية التى قام عليها التراكم فى المرحلة السابقة أخذت فى التاكل؁ فبءاء هجوم المدرسة النقدفة وعلى راسهم (مفلتون فرفدمان) على دولة الرفاهفة فى الغرب؁ وتوج هذا الهجوم بسفاسات (رونالد رفغان) فى امرفكا و (مارغرفت تاتشر) فى برفطانيا؁ وأخذت البناء الاشتراكى فى تشقق على أثر سفاسات (غورباتشوف) ومحاولة الإصلاح (البرفستروفكا)³.

ومن جانب آخر دخول مشروع الدولة الوطنفة فى بلدان النامفة الى طرف مسدود وذلك بسبب الرفوع النفطفة والجدور القبلفة للنخبة السفاسفة التى تولف السلطة فى تلك البلدان. وهو ما أدخل النظام فى أزمة هفكلفة عنففة. وانخفضت معدلات النمو والتراكم و الأرباح المستخرجة من الاستغلال الرأسمالى أصبحت لا تجد منافذ كاففة للاستثمارات المربحة القادرة على إعادة توسف القدرات الإنتاجفة⁴.

ومن أبرز ملامح هذه المرحلة من النظام الدولف أزمة التراكم ظواهر متجددة من النفاوت الاجتماعي والفقر؁ فلا تزال مجتمعات النامفة تعاني من نسبة كبفر من قوى العمل عاطلة فستفحل امتصاصها فى إطار سفادة منطق التراكم الرأسمالى؁ وخاصة فى إطار انفتاح التراكم المحلى؁ وإطلاق حرفة الأسواق. فالمنافسة فى هذه الأسواق المفتوحة تفترض تركفز الاستثمارات فى مشروعات تمتص أموالاً هائلة نظراً لاحتفاجات التكنولوجففات الحديثة؁ وبالتالي فنتقل الاهتمام برفع سفوفات الإنتاجفة فى القطاعات التى تعمل ففها أغللفة قوى العمل.

رابعاً- راس المال والدولة الرأسمالففة فى المنظومة الدولفة:

الأحادفة القطبفة التى تحكم العالم منذ بءافات العقد الأخير من القرن العشرفن؁ كانت نفةة طبففة للتراكم رأس المال فى إتجاهفن متناقضفن؁ الأول التراكم خارج الصفرورة التاريخفة وبشكل مشوه عن طرف إستخدام القوة المجهزة للدولة فى بنة الدول الاشتراكية مما أدى فى نهاية إلى إنهفار؁ والثانى التراكم فى بنة النظام الرأسمالى؁ بالرغم من أزمتة الداخلفة؁ التناقض بفن معدل فائض القفمة وتزافد الفائض الإقتصادف. إلا انه حقق تحولاً ملموساً فى تطور

¹ - سمفر أمفن؁ أمبراطورفة الفوضى؁ ترجمة؁ سناء ابوشقرا؁ ط1؁ دار الفارابف؁ بفرط؁ 1991؁ ص5-5.

² - صالح فاسر حسن؁ الإقتصاد السفاسف للزامات الإقتصادفة فى النسق الرأسمالى العالمف محاولة فهم الجدور؁ ط1؁ دار الرواد المزهرة؁ بؤاد 2011؁ ص86-88.

³ - أولرفش سففر؁ انهفار الرأسمالففة - أسباب اخفاق السوق المحررة من القفود؁ ترجمة؁ عدنان عباس على؁ سلسلة عالم المعرفة؁ الكوفت؁ العدد 371؁ 2010؁ ص34-36.

⁴ - سمفر أمفن؁ فى مواجهة أزمة عصرنا؁ ط1؁ دار سفناء؁ القاهرة؁ 1997؁ ص140-144.

المجتمعات الرأسمالية قياساً بتطور مجتمعات بلدان الاشتراكية، وكان من أهم نتائج هذا التطور النوعي الهائل، خاصة على صعيد التكنولوجيا والاتصالات، إعادة النظر في دور الدولة الرأسمالية أو الأسس الاقتصادية الكينزية¹.

ان تكوين الدولة الرأسمالية الصناعية ترجع الى القرن التاسع عشر حيث بدأت الدول الأوروبية، تأخذ صفة الرأسمالية الصناعية، وامتدت تلك الصفة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتصبح بعد ذلك إحدى الوحدات الأساسية الفاعلة في النظام الدولي. وقد عبرت الدول في سياستها الخارجية وعلاقاتها الاقتصادية والاجتماعية بالدول الأخرى عن متطلبات هذه المرحلة، فانطلقت هذه العلاقات من حرية التجارة والسوق ولو على حساب الدول الأخرى مستخدمة في ذلك القوة العسكرية التي مكنتها من فرض سيطرتها على أجزاء واسعة من العالم، وانعكس ذلك على الأوضاع الداخلية لهذه الدول فسادت الليبرالية السياسية والاقتصادية وحرية الاعتقاد والحرية الفردية. لقد أدت تراكم رأس المال وقيام الدولة الرأسمالية والتنافس بين وحدات النظام الدولي في تلك المرحلة إلى قيام التحالفات بين وحدات النظام وانتقال الصراع من التنافس العسكري إلى التنافس السياسي والصناعي وإبراز سياسة توازن القوى بصورة واضحة في النظام الدولي².

حيث انتقلت فكرة حرية السوق إلى المستوى الدولي، فالتجهت الدول إلى فرض حرية التجارة بين دول العالم وذلك من أجل حصول الدول الرأسمالية الصناعية على أسواقاً استهلاكية واسعة ومنخفضة الرسوم الجمركية، وأدى ذلك إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وانتعاش إقتصاد تلك الدول الصناعية على حساب دول النامية، وكانت بريطانيا أكثر الدول استفادة من هذه الخطوة إذ أنها كانت أكثر الدول الأوروبية تقدماً في مجال الصناعة.

إذن يمكن القول بأن التوسع الاستعماري في ذلك المرحلة، وسيلة للبحث عن أسواق جديدة والحصول على مصادر الطاقة والمواد الأولية بأسعار زهيدة، كما كان التنافس العسكري والاستراتيجي للسيطرة على طرق التجارة سبباً آخر لهذا الاستعمار الذي انعكس على البلدان النامية بتأثيرات سلبية من أبرزها القضاء على محاولات التنمية الصناعية الناشئة في بلدان النامية، كما امتد التأثير إلى الجوانب الفكرية والثقافية، إذ حاولت الدول الاستعمارية فرض الاتجاهات الفكرية الغربية من قيم وثقافة ولغة وعادات على الشعوب المستعمرة.

هناك اختلاف بين الرأسمالية القائمة بالفعل، والرأسمالية الخيالية التي تتحكم فيها قوانين اقتصادية مثل، السوق الذاتية التضييق والأسواق غير المقننة، السوق تدير نفسها بنفسها وتحقق التوازن. لان في ظل الرأسمالية القائمة بالفعل، لا يمكن الفصل بين صراع الطبقات ومنطق التراكم الرأسمالي، لأن الرأسمالية نظام تتكرر فيه حالات الإختلال بسبب المواجهات الاجتماعية السياسية التي تكمن في ما وراء السوق، وحتى التنافس بين رؤوس الأموال فإنه يلغي إمكانية تحقيق توازن عام. إذاً، لا يمكن قيام الرأسمالية خارج إطار صراع الطبقات، والتي هي الصراع بين رأس المال والعمل أو الصراع بين الدول³.

تبدو ملامح النظام الدولي من خلال اعتماد المصالح الاقتصادية أو بالأحرى مصلحة رأس المال محور أساس في تكوين هذا النظام واستمراره، إذ يربط هذا النظام بين المتغيرات السياسية والاقتصادية ربطاً وثيقاً يجعل من المسألة الاقتصادية مسألة تقرير مصير لبعض الدول. وتفكك الاتحاد السوفيتي مثال واضح، إذ أدى العجز الاقتصادي لمؤسسات الدولة إلى انهيار أركان الدولة كلها فلم تستطع القوة العسكرية الضاربة ولا الموقف السياسي، ولا التقدم العلمي الذي أوصل الإنسان

¹ - صالح ياسر حسن، العلاقات الاقتصادية الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 600-601.

² - سمير عبد الله، من يتحكم بالعالم.. النظرية السياسية المعاصرة، دار المعرفة، بيروت، 2002، ص 82.

³ - سمير أمين، الفيروس الليبرالي - الحرب الدائمة وأمركة العالم، ترجمة، سعد الطويل، ط 1، دار الفارابي، بيروت، 2004، ص 14-15.

إلى الفضاء من وقف انهيار لأركان الدولة، بل كانت المشكلة الاقتصادية أبرز المشكلات السياسية الداخلية، لذا كانت مواجهة المتوقعة على الساحة العالمية، لا تكون مواجهة عسكرية كما كانت في المرحلة الماضية، بل ستحل محلها مواجهة الاقتصادية أو ما يمكن أن نسميه الحرب الاقتصادية، بل ربما دفعت المشكلة الاقتصادية إلى عودة المحورية في النظام الدولي ولكن على أسس اقتصادية بعد أن كانت عسكرية فهناك قوى اقتصادية كاليابان وألمانيا والصين أو المجموعة الاقتصادية الأوروبية بصفة عامة يمكن أن تشكل أقطاباً في هذه المحورية الجديدة للنظام الدولي¹.

إن غياب الدولة عن الاقتصاد الوطني في إطار نظام عالمي يتجاوز القوميات، يعني تخطي أهم الحواجز للوصول إلى اقتصاديات الأمم الأخرى، خاصة في الدول النامية. لأن معظم هذه الدول استطاعت أن تحقق إنجازات لا بأس بها عبر القطاع العام الحكومي وعبر الإنفاق العام الحكومي على البنية التحتية، وفي قطاع الصناعة المتوسطة والخفيفة والاستهلاكية التحويلية، تأتي الدعوة إلى الخصخصة وبيع الصناعات المحلية للشركات الأجنبية، أو للبرجوازية الوطنية بأموال سبق وأن نهبتها من الداخل، والطريق إلى ذلك يصبح أيسر عبر تحريض تلك الدول للسماح للأموال الأجنبية بالدخول لأسواقها².

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في البلدان النامية واتباعها سياسة حمائية ملائمة لصناعاتها الناشئة وأسواقها المايئة الناشئة يعتبر ضرورة لدعم عملية التنمية خاصة في ظل نظام النظام الدولي القائمة على الاستقطاب، لأن التطور الرأسمالي الذي يتطلب باستمرار البحث عن أسواق جديدة فيما وراء الحدود القومية، وهذا يتطلب أن تدخل آليات الاقتصاد الرأسمالي في كل مكان وأن تفرض صيغ الإنتاج وأسلوب التوزيع والاستهلاك المناسب لمصالحهما مما يؤدي إلى شكل من أشكال السيطرة الاقتصادية والمالية العالمية. وتعميق الهوة بين شرائح المجتمع الواحد³.

خامساً – التطور المعولم للرأسمالية ومستقبل النظام الدولي :

إن ثورة كونية جعلت العلم لأول مرة في تاريخ البشرية قوة أساسية من قوى الإنتاج تضاف إلى الأرض ورأس المال والعمل وتنظيم، وان المشاركة في هذه الموجة أو هذا التحول مشروطة بإنتاج المعلومات والمشاركة فيها عالمياً من أجل تنمية الذكاء الكوني، نحن إذن أمام حالة من الوعي الكوني أو العولمة الفكرية في مواجهة الوعي الوطني والوعي القومي في البلدان النامية، تقوم على مبدأ البقاء للأصلح أو الأقوى في وطن عالمي بلا حدود⁴.

ان تراكم رأس المال وحركته في هذه المرحلة ليس معزولاً عن الانهيار الأيديولوجي الذي أصاب العالم، بل هو مرتبط أشد الارتباط بالمفاهيم الفكرية التي صاغها فلاسفة ومفكرو الغرب الرأسمالي، بدءاً من عصر نهاية الأيديولوجيا إلى صراع الحضارات، ونهاية التاريخ عند الحضارة الغربية، وهي مجموعة أفكار تفتقر إلى الإنسجام العام والتواصل مع البعد الإنساني للفكر الغربي الحديث، ونعني بذلك فكر النهضة والتنوير بكل مدارسه المثالية والمادية، لان هذا الفكر ينظر إلى

¹ - سمير أمين (وآخرون)، أمريكا اليوم، ندوة المتغيرات العالمية والدور الأمريكي - مركز أخبار اليوم - القاهرة، 2003، ص 213.

² - منير الهندي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، دار المعارف بالإسكندرية، 1992، ص 189.

³ - سمير أمين، الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، ترجمة، فهمية شرف الدين، ط 1، دار الفارابي، بيروت، 2002، ص 215-216.

⁴ - وليام كوهين (وآخرون) العولمة في القرن الحادي والعشرين - مامدى ترابطية العالم؛ ط 1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2009، ص 138-140.

العالم الثالث والمجتمعات النامية بأنها مصدر يهدد الحضارة الغربية، سواء بشعارات التطرف القومي أو الديني أو التخلف، وبالتالي لابد من إخضاع العالم الثالث باعتبارهم أعداء الغد¹.

هذه الرؤية الأيدلوجية تستهدف بصورة مباشرة توضيح الجوهر الحقيقي للنظام الرأسمالية في ظل التراكم والتوسع السائد اليوم، ووصولها إلى مرحلة الامبريالية، إذ أن الامبريالية هي السيطرة والتحكم والتملك والاستغلال الذي تمارسه دولة على دول أخرى وعلى مواردها وأسواقها وسكانها. وحالياً وعلى نطاق غير مسبوق تتحكم البنوك والشركات متعددة الجنسية والمؤسسات المالية لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في الغالبية المجتمعات النامية وأهم المنظمات الاقتصادية الدولية. وتتمثل الوظيفة الأساسية للراس المال في المرحلة هي السيطرة بشكل تسمح بازدهار شركاتها متعددة الجنسيات وتقدم الدول الرأسمالية والغربية التي تمتلك هذه الشركات ولها مصالح واسعة، مساعدات إلى أغلب شرائح السياسية التي تولى مقاليد السلطة السياسية في بلدان العالم الثالث الذين باتت مصالحهم الشخصية بديلاً لولائهم الوطني أو القومي².

أن الاستقطاب ناتج عن ممارسة قانون القيمة على الصعيد العالمي. من خلال الصيرورة التاريخية للنظام الرأسمالي، فقانون القيمة المجرد والعام الذي يحدد الرأسمالية كأسلوب إنتاج وقانون القيمة المعولم الذي يعطي للرأسمالية شكلها الملموس والمتراق مع انتشارها العالمي. قانون القيمة المجرد، يقوم على اندماج السوق بكل أبعادها. أما قانون القيمة المعولم فهو مبتور ومجتزأ في السوق العالمية، لأنه يستبعد (قوة العمل) وبالتالي يلجأ (قانون القيمة المعولم) إلى تفتيت نظام الإنتاج في الأطراف، وتعزيز التبعية، وإعادة إنتاج الأشكال المشوهة والقديمة والخاضعة لمنطق التراكم. ويعتبر هذا القانون تعبيراً مكثفاً عن هذه الشروط التي تعطل تصنيع الأطراف، في حين أنها تبالغ في تهمين القيمة المضافة المرتبطة بنشاطات الاحتكارات الجديدة لمصلحة المراكز، فهي تنتج تراتبية جديدة في توزيع الدخل على المستوى العالمي الأكثر تفاوتاً من الماضي وتخضع صناعات الأطراف وتحولها إلى نشاطات من الدرجة الثانية³.

في المجتمعات النامية الجميع متساوون أمام صندوق الاقتراع. لكن ضمن ظروف السوق الناشئة، من هنا يبدأ التفاوت لأن الديمقراطية خاضعة لمتطلبات الرأسمالية الاقتصادية التي هي متناقضة مع الديمقراطية، وعندما تطرح بعدها السياسي تُفرغ من مضمونها الحقيقي إذ لا منجزات ديموقراطية، ولا ديموقراطية سياسية دون تقدم اجتماعي، وعندما تطرح بعدها السياسي أيضاً تقدم أكبر خدمة للمستبدين والسلفيين لأن عدوهم واحد وهو الطبقات ذو دخل محدود، لأن كلا التيارين يعتمدون ويجارون هذه الطبقة في وقت واحد⁴.

إذاً الديمقراطية الحقيقية وغير الزائفة، تبدأ بالاعتراف بحقوق الطبقات القفيرة والشعبية وأن التنكر لمصالح هذه الطبقات، ليس حكراً على الرأسمالية وإنما تشاركها في هذا التنكر والتهميش الأنظمة الكومبرادورية التي تقتصر وظيفتها على إدارة السوق، وتحديداً في ظل تراكم رأس المال التي تتزامن وتترافق مع تفتيت الدول وإعادة ترتيبها

¹ - صادق جلال العظم، ثقافة العولمة (مجلة النهج، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق، العدد 19، 1999) ص56.

² - مصطفى كامل السعيد، الشركات متعددة الجنسيات في الوطن العربي. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1998، ص86.

³ - سمير أمين (وأخرون)، العالم يتغير- ندوة، مؤسسة دار السياسة المصرية، القاهرة، 2002، ص211.

⁴ - محمد محمود الامام، التطورات في النظام الاقتصادي العالمي ومغزاها بالنسبة لفكر اليسار العربي (مجلة النهج، مركز الأبحاث والدراسات الاستراتيجية في العالم العربي، العدد 6، 1996) ص126.

وتحويلها، إلى أشكال ما قبل دولية، مما يعزز الممارسات التفتيتية والإحساس بالتضامن الإثني والقبلي التي تفرغ الديمقراطية من قيمتها الحقيقية، وتجعلها عاجزة أمام آليات السوق.

في ظل الأوضاع المتدهورة الناتجة عن أزمة التطور الاجتماعي وأزمة القيادة في بلدان العالم الثالث عموماً التي أدت بها إلى مزيد من الإلحاق والتبعية في علاقتها بالشروط الرأسمالية الجديدة، انسجاماً مع نزوعه الدائم نحو التوسع والامتداد، تسعى إلى إخضاع الجميع لمقتضيات مشروع الهيمنة المعولم، وهي استراتيجية تستهدف هدفين متكاملين هما تعميق العولمة الاقتصادية، أي سيادة السوق عالمياً، وتدمير قدرة الدول والقوميات والشعوب على المقاومة السياسية، هذا هو جوهر النظام الرأسمالي والنظام الدولي في طورها المعولم في القرن الحادي والعشرين¹.

يمكن القول بأن الوضع الراهن ليس نظاماً دولياً جديداً، وإنما هو امتداد لجوهر العملية الرأسمالية القائم على التوسع والامتداد، وهو أيضاً استمرار للصراع في ظروف دولية لم يعد لتوازن القوى فيها أي دور أو مكانة.

بذلك أصبحت الطريق مهددة أمام التوسع الرأسمالي صوب المزيد من السيطرة عبر طوره المعولم، كشكل من تطور النظام الرأسمالي، بما يضمن مصالح الشرائح العليا البيروقراطية والطفيلية والكومبرادورية في أنظمة البلدان الفقيرة التابعة من جهة، وبما يؤدي إلى إعاقة نمو هذه البلدان وتدمير اقتصادها وانتشار المزيد من أشكال التخلف والفقر والجهل، وتعمق الأزمات السياسية والطائفية والدينية فيها من جهة أخرى، فخلال العقود الثلاثة الماضية تتكشف الطبيعة المتوحشة للرأسمالية المعولمة اليوم على حقيقتها عبر ممارساتها البشعة ضد شعوب العالم الفقيرة، وضد القيم الإنسانية الكبرى في العدالة الاجتماعية والمساواة. لأن القوة الاقتصادية قد تتحول نحو القوة العسكرية أو، على الأقل، تحمل كلفة حيازة مثل هذه القوة العسكرية. فخلال الحرب الباردة أنفقت الولايات المتحدة على قواتها العسكرية أكثر بكثير مما أنفقه الاتحاد السوفياتي ولكن اقتصادها سمح لها بتحمل الكلفة².

لأن قوة الدول تبنى، قبل كل شيء، على قواعد صناعية. ويمكن شرح انحطاط الدول من خلال فقدان الفاعلية الاقتصادية وانهيار الأجهزة الإنتاجية الوطنية. وقد أصبحت إنكلترا في القرن الماضي قوة اقتصادية مهيمنة لأنها كانت البلد الصناعي الأول وحققت تقدماً كبيراً على منافسيها. فمع اثنين في المئة فقط من سكان العالم عام (1860) أنتجت المملكة المتحدة أكثر من خمسين في المئة من الإنتاج الصناعي العالمي، خصوصاً في القطاعات الاستراتيجية من النسيج إلى صناعات الحديد والصلب. والولايات المتحدة تربعت على عرش القوة العظمى، في النصف الثاني من القرن العشرين، بفضل هيمنتها الصناعية وتفوقها في مجالي التكنولوجيا وإدارة الأعمال. وفي عام (1970)، في قمة سيطرتها، أنتجت (45) في المئة من الإنتاج الصناعي في العالم وكان عدد سكانها يشكل عشر (1/10) سكان العالم³.

إننا اليوم نعيش في عالم يتغير على نحو غير مسبوق حتى أصبحت العديد من أدبيات العلاقات الدولية تشير إلى العالم المعاصر اصطلاحاً بأنه عالم متغير، كون التغيير يمثل الصفة الجوهرية الملازمة له ورغم اتفاقهم على هذا الاصطلاح إلا أنهم يختلفون في الأسباب التي جعلت منه متغيراً، فالبعض يرجعه إلى مخرجات الثورة العلمية والتكنولوجية

¹ - حسين عبدالرزاق، الاشتراكية افق مفتوح والمرحلة هي "التنمية المستقلة" (مجلة النهج، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، العدد 27، 2001) ص20.

² - سمير أمين، أمبراطورية الفوضى، مصدر سبق ذكره، ص34.

³ - غسان العزي، سياسة القوة - مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، ط1، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 2000، ص32-33.

التي يعيشها عالمنا المعاصر في حين أن البعض الآخر يرجعها إلى التغيرات الدراماتيكية التي شهدها العالم بعد انهيار نظام القطبية الثنائية ودخول النظام الدولي في مرحلة انتقالية. يؤثر هيكل النظام الدولي في إدارة وحداته للأزمات الدولية من حيث التأثير في أدوات إدارتها ونتائجها، كما يتأثر النظام الدولي ذاته بالطريقة التي تدار بها الأزمات الدولية - خاصة من جانب القوى العظمى من حيث استقراره أو حدوث تغيرات طفيفة أو عميقة فيه، إلى حد حدوث تحول كامل فيه ليتخذ شكلا آخر من أشكال القطبية الدولية. ومن خلال متغيرات ثلاثة هي التحيزات الدولية، وساحة الصراع الدولي، والقيم الدولية¹.

إن التحولات الجديدة في العلاقات الدولية التي جاءت على أثر الفراغ السياسي والعسكري والأيدولوجي الذي تركه انهيار الاتحاد السوفيتي ونهاية الحرب الباردة، أدت إلى استكمال مقومات هيمنة النظام الرأسمالي العالمي على مقدرات شعوب العالم، في إطار ظاهرة العولمة الراهنة التي جعلت من كوكبنا كله مجتمعا عالميا، تسيطر عليه إرادة القوة العسكرية المسخرة لخدمة قوة الاقتصاد ورأس المال، وهي تحولات تعبر عن عملية الاستقطاب الملازم للتوسع العالمي للرأسمالية الذي رافقها على مدى القرون الخمسة الماضية من تاريخها، وسيلازمها في أفق مستقبلها المنظور كله ما دام العالم سيظل مرتكزا على مبادئ الرأسمالية، إذ أن هذا الاستقطاب يتفاهم من مرحلة إلى أخرى، وهو يشكل اليوم في ظل العولمة ذلك البعد المتفجر الأكثر ثقلا في تاريخ تطور الرأسمالية، بحيث يبدو وكأنه حدها التاريخي الأكثر مأساوية، خاصة وأن العولمة قد تعمقت في السنوات الأخيرة.

الإستنتاجات

يمكن القول بأن هذا الإختلال في النظام الدولي والفوضى هي تعبير عن التناقض الصارخ بين الطابع الاجتماعي أو الجماعي للإنتاج الرأسمالي، بوصفه محددًا رئيسيًا للعلاقات الاجتماعية المحلية والإقليمية والدولية من جهة، وبين الطابع الخاص أو الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج بوصفه المحدد الرئيسي للإنتاج الرأسمالي الهادف إلى ضمان استمرارية الحصول على فائض القيمة، أو زيادة معدل الربح والتراكم الرأسمالي الهائل الذي دفع إلى تطور القوة الاقتصادية المعولمة الراهنة، أو الشركات المتعددة الجنسية من جهة أخرى، خاصة بعد أن أصبحت الأسواق المحلية أو القومية غير قادرة على استيعاب هذا التوسع غير المسبوق في الإنتاج وفي تراكم رأس المال وحركته المتسارعة

في ظل تنامي مظاهر ثورة المعلومات تنامي حركة صعود رأس المال المالي في إطار العولمة أدخلت البشرية عموما، والطبقات الفقيرة خصوصا في مرحلة من القلق والفوضى، وهي حالة تعبر عن الإختلال الكبير في التوازن بين دول المركز الرأسمالي من جهة، والشعوب الفقيرة من جهة ثانية، الناجم عن اتساع التناقضات وتزايد مظاهر الاستغلال والاضطهاد، إلى جانب الفجوة الهائلة في ثورة التكنولوجيا والعلوم والحدثة.

يمكن أن نرى في هذا الإختلال والتناقض شكلا غير متبلور من الثنائية أو التعددية القطبية في مراحلها الأولى، والتي ستتنامي في حركتها تدريجيا، فالنظام الرأسمالي بما تتضمنه من تناقضات داخلية، وتوازنات غير مستقرة، لا يمكن استمرارها ضمن هذه الصورة الأحادية، إلا على حساب المزيد من السيطرة والانقسامات الحادة بين الثراء الفاحش والفقير المدقع، وهي انقسامات قد تطيل أمد هذه الفوضى في النظام الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية، ولكنها لا تلغي الضرورة الحتمية لولادة نظام دولي جديد والتعددية في العلاقات الدولية.

¹ - خليل سعد، العالم في مفترق طرق، ط1، دار الطليعة، بيروت، 2001، ص117.

إن العلاقات الدولية في هذه المرحلة التي دخلت فيها الرأسمالية طورها الإمبريالي المعولم ، لا يعني أنها قد تغلبت على تناقضاتها، فبالرغم من أن الرأسمالية قد أفلحت في تأجيل الانفجار عبر توسيع مجال التناقضات باسم العولمة ، إلا أنه تأجيل سيؤدي بالضرورة الى تزايد معاناة واقفار شعوب العالم وأمهه المسحوقة من جهة والى تزايد حركات المقاومة الشعبية.

بالنسبة الى نظام الدولي وموقع أمريكا ومن خلال البحث في هيكل المجتمع الأمريكي وعلاقاته بالنظام الدولي يوضح أن سياسات أمريكا من اجل الهيمنة أقل بكثير من قدرتها، فهي تعاني من عجز في ميزانها التجاري، ونتيجة لهذا الخلل الهيكلي فإنها لاتستطيع دفع التوسع الرأسمالي قدماً، وبما يضمن شروط إعادة إنتاج هيمنتها. وهو وضع يختلف عن وضع بريطانيا في القرن التاسع عشر، حيث كانت الأخيرة تصدر أموالاً للعالم كله في ظل وجود فائض في ميزانها التجاري، ومن ثم توفرت لها الشروط الملائمة لإعادة إنتاج موقعها المهيمن . أما الولايات المتحدة فهي أكبر مستورد للأموال، ومن ثم أصبحت مجتمعاً طفيلياً يمتص النصيب الأعظم من الفائض المنتج خارجه. ولا شك أن استمرار هذا الوضع، فإنها تسعى إلى تعويض ضعفها الإقتصادي باستغلال تفوقها العسكري والنووي.

وهناك لاعبين الثانويين في النظام الدولي، وهم من الفواعل المؤثرة ويتمثل بالحركات الارهابية ذات البعد العالمي، لما كان للحركات الارهابية من تأثير في الوحدات والاقطاب الكبرى والمؤثرة في النظام الدولي، ومما يؤكد هذا هجمات (11) ايلول (2001) من قبل تنظيم القاعدة على اقوى دولة في العالم، التي تمثل الأحادية القطبية في النظام الدولي، فهذه الضربة لم تأتي من دولة وإنما جاءت من قبل كيانات وفواعل غير دولية، كذلك تأثير تنظيم الدولة الاسلامية في العراق وسوريا، في التغيير الذي حصل في المنطقة العربية وتداعياته الدولية وما قابلها من نشؤ جماعات مناوئ لها منها ذات صبغة طائفية واخرى وطنية واخرى قومية مما جعل العالم اليوم يتسم بتأثير الميليشيات اكثر من فعل الدول ذاتها رغم من عدم اعتراف الدول الكبرى وما دونها بها، وكل هذا الحركات هي نتيجة طبيعية للسياسات التوسع الرأسمالي في بلدان النامية وما ينتج عن هذه السياسات من اقصاء وتهميش طبقات وشرائح اجتماعية واسعة. نتيجة للطبيعة راس المال في هذا المرحلة اصبحت للشركات متعددة الجنسيات دور مؤثر في النظام الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية، وهي مجموعة من المؤسسات المختلفة الجنسيات، متحدة فيما بينها بروابط استراتيجية وادارة موحدة، وتمارس نشاطها في بلاد أجنبية متعددة على الرغم من أن استراتيجياتها وسياساتها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم.

المصادر

- أولترايش شيفر ، انهيار الرأسمالية – أسباب اخفاق السوق المحررة من القيود ، ترجمة، عدنان عباس علي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 371، 2010.
- ايريك كيسلاسي، الديمقراطية والمساواة، ترجمة، جهيدة لاوند، ط1، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2006.
- اريك هويسباوم، الأمم والنزعة القومية، ترجمة، عدنان حسن، مراجعة، مجيد الراضي، ط1، دار المدى، دمشق، 1999.
- ورويك موري ، جغرافيات العولمة – قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، ترجمة، سعيد منتاق، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد 397، 2013.
- وليام كوهين (وأخرون) العولمة في القرن الحادي والعشرين – مامدى ترابطية العالم؟ ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2009.

- فنسان الغريب، مآزق الامبراطورية الامريكية، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
- مصطفى كامل السعيد، الشركات متعددة الجنسيات في الوطن العربي. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1998.
- محمد السيد السعيد و أحمد إبراهيم، الفوضى والاستقرار في النظام الدولي، ط 1، دار المعارف، القاهرة، 1996.
- محمد الاطرش (وأخرون) العرب وتحديات النظام العالمي، ط 1، مركز دراسا الوحدة العربية، بيروت، 1999.
- منير الهنيدي، الأوراق المالية وأسواق رأس المال، دار المعارف بالإسكندرية ، 1992.
- 11 - خليل سعد، العالم في مفترق طرق، ط 1، دار الطليعة، بيروت، 2001.
- غسان العزي، سياسة القوة – مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، ط 1، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 2000.
- سمير أمين - ندوة المستقبل العربي – العرب والعالم الجديد، مركز الدراسات الاشتراكي القومي، القاهرة 2008.
- سمير أمين، سيرة ذاتية فكرية، ط 1، دار الآداب، بيروت، 1993.
- سمير أمين ، مابعد الرأسملية المتهالكة، تجمة، فهمية شرف الدين و سناء أبو شقرا، ط 1، دار الفارابي، بيروت، 2003.
- سمير أمين ، اشتراكية القرن - تأملات حول اشتراكية القرن الحادي والعشرين، دار الثقافة الجديدة للنشر، القاهرة، 2008.
- سمير أمين ، أمبراطورية الفوضى، ترجمة، سناء ابو شقرا، ط 1، دار الفارابي، بيروت، 1991.
- سمير أمين، في مواجهة أزمة عصرنا، ط 1، دار سيناء، القاهرة، 1997.
- سمير أمين ، الفيروس الليبرالي – الحرب الدائمة وأمركة العالم، ترجمة، سعد الطويل، ط 1، دار الفارابي، بيروت، 2004.
- سمير أمين (وأخرون)، أمريكا اليوم ، ندوة المتغيرات العالمية والدور الأمريكي – مركز أخبار اليوم – القاهرة، 2003
- سمير أمين، الاقتصاد السياسي للتنمية في القرنين العشرين والواحد والعشرين، ترجمة، فهمية شرف الدين، ط 1، دار الفارابي، بيروت، 2002 .
- سمير أمين (وأخرون)، ندوة العالم يتغير، مؤسسة دار السياسة المصرية، القاهرة، 2002.
- سمير عبد الله ، من يتحكم بالعالم .. النظرية السياسية المعاصرة ، ط 1 ، دار المعرفة، بيروت ، 2002 .
- شيزاد احمد النجار، دراسات في علم السياسة، ط 1، مطبعة وزارة الثقافة، اربيل، 2004.
- صالح ياسر حسن، العلاقات الاقتصادية الدولية – الابستمولوجيا- الانطولوجيا- الاكسيولوجيا، ط 1، دار الرواد المزدهرة، بغداد، 2006.
- صالح ياسر حسن، الاقتصاد السياسي للاثزمات الاقتصادية في النسق الرأسمالي العالمي محاولة فهم الجذور، ط 1، دار الرواد المزدهرة، بغداد 2011.
- محمد محمود الامام، التطورات في النظام الاقتصادي العالمي ومغزاها بالنسبة لفكر اليسار العربي (مجلة النهج، مركز الابحاث والدراسات الاستراتيجية في العالم العربي، العدد 6، 1996).
- حسين عبدالرزاق، الاشتراكية افق مفتوح والمرحلة هي "التنمية المستقلة" (مجلة النهج، مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، العدد 27، 2001).
- صادق جلال العظم ، ثقافة العولمة (مجلة النهج، مركز الابحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق، العدد 19، 1999).

**The accumulation of capital and dynamic the change in the international system and international economic relations
(International system has changed as one of secretions of accumulation of capital under of the historical stages of the evolution of the capitalist system)**

Abstract

The evolution of the current economic strength globalized that express the capital's interest, especially after he became the local markets or nationality is able to accommodate this expansion of capital accumulation and movement accelerated, so the growing presence of widening and accumulation, which is a form of the development of capitalism in the developed currently, a direct product of the process of capital accumulation, which now need a global framework able to contain his movement and the continuous expansion, and here started yet international system and international economic relations Change and the crystallization by the interests and requirements of the capital, because capital accumulation is doing under the guidance and formulation of these relations between the countries, according to special standards strategy, it is all centered at maximizing the criterion of profit as an end preliminary, and to subject developing societies complete control. Thus, developing societies generally exposed today by virtue of their own interests and their subordination to a state of laxity and submission and retreat, in the light of the growing aspects of the information revolution and the growing rise of the movement of financial capital in framework of globalization which mankind generally introduced And poor classes, especially at the stage of anxiety and chaos, a condition that express the great imbalance between the capitalist center countries on the one hand, and poor people on the other hand, caused by the widening of the contradictions and growing manifestations of of exploitation and oppression, besides the enormous gap in technology, science and modernity revolution.□